تقديم

هذا الكتاب المركز في مادته، المختصر في موضوعه، جزء من رسالة أعدها المؤلف للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية من معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة وتحت إشرافي المباشر.

وقد بذل فيه جهداً علمياً أحاط بأبعاد السياسة التعليمية في تعريفها وتوظيفها وكيفية وضعها، وفنية تطويرها بدولة الكويت وفي ضوء خبرات وتجارب عالمية لدول متقدمة.

ومع أهمية الطرح المنهجي وثروته المعرفية التي تفيد كل المهتمين بسياسة التعليم، فإن لهذه القضية - من وجهة نظرنا - إشكالية من نوع آخر ترتبط بمرحلة ما بعد السياسة الموضوعة للتعليم.

والواقع أن السياسة التعليمية كما صاغتها وتصوغها اليوم عولمة طاغية، لم تعد تتفرد بهويتها الوطنية، أو بقسمات ذاتية فاصلة تتميز بها، بعد أن حلت الليبرالية الجديدة محل أنظمة الحكم وفلسفاتها وإيديولوجياتها التاريخية المعروفة، على نحو حمل فوكوياما على صياغة نظريته في " نهاية التاريخ ".

إن ما يظهر من فروق بين نظم التعليم في دول العالم شرقه وغربه، شماله وجنوبه، هي بالدرجة الأولى فروق خاصة بالفاعلية

لنظم تتماثل إلى حد كبير في فلسفتها وسياستها وتنظيمها وتعليمها، حيث أصبحت للشهادات المدرسية أو الجامعية معايير معادلاتها وشرعية الاعتراف بها.

داخل كل دولة متقدمة أو نامية منظومة مدارس وجامعات منها الحكومية والأهلية العامة والخاصة، الوطنية والأجنبية، وتقدم تعليمها بأساليب نظامية وغير نظامية، داخلياً وخارجيا، ولأهداف قومية وعولمية، ولم نعد نميز بينها بشكل قاطع ما هو تراثي أصيل أو حداثي جديد، فالمراحل الدراسية وتشريعاتها التربوية ومناهج موادها: محتوى وتعليماً وتقويماً، وتأهيل كوادرها الإدارية والفنية، كلها من وضع مؤسسات أو هيئات دولية قد تختزلها اليونسكو، وهي الممثل الشرعي لدول العالم المنتظمة فيها.

وحقيقة فإن السياسة التعليمية تمثل مرحلة تاريخية متأخرة، جاءت منذ قرنين مع احتكار السلطات الحاكمة لنظم تعليمها، والتي لم تعرف من قبل التوحد أو الاندماج أو التماثل في صيغها المؤسسية المتباينة. لقد مرت بها عصور متعاقبة طويلة سادت فيها فلسفة تربوية لم تملك غير تنظيرات وتصورات لتعليم مشى عاجزاً في ممارساته العملية، وخضع لتقاليد وظروف تاريخية مؤثرة.

وعلى الرغم مما تطلبته السياسات في مسار تطويرها وتفعليها من تحديد أهداف ووضع استراتيجيات وإحكام خطط وتقويم موضوعي يأخذ بمعايير جودة شاملة، فإن التعليم بصفة عامة لا يزال مثقلاً بمشكلاته، ومنتقداً في وجوه سلبياته:

- فالإلزام وبالذات في الدول النامية المأزومة، لم يصبح حقيقة تامة واقعة. ولم يعد التعليم كما كان مأمولاً مصعد الحراك الاجتماعي من أوساط الطبقات الشعبية التي فضلت لأبنائها في سنوات حياتهم المبكرة، الانقطاع والتفرغ لتعلم حرف وصناعات والقيام بخدمات أكسب لهم وأضمن لعيشهم.
- والتمدرس الذي يجذب طلابه في مؤسسات التعليم، هدمته العودة إلى البيوت للدراسة داخلها بعد أن أصبحت المدارس بيئات فوضوية طاردة، وتقدر إحصائية حديثة أن عدد الدارسين بالمنازل في الولايات المتحدة الأمريكية بلغوا اليوم مليوني تلميذ، وسوف يتزايد هذا العدد باطراد.
- والتعليم الذي يعد القوى المؤهلة ويشبع مطالب السوق وحاجات العمالة في كل مستوياتها، انسدت مسالكه، وتحولت به مستجدات عصرية، بعد استفحال ظاهرة البطالة بين المتعلمين. ولم يكن غريباً أن تشهد شوارع الرباط مظاهرة احتجاجية لنحو خمسة آلاف عاطل من حملة الدكتوراه.
- ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية خرمته أو قوضته التمايزات بين أشكال مؤسسية لتعليم جيد أو عادي أو رديء.

ومن العار ألا يجد أبناء الفقراء في مصر ما يشترون به النجاح المدرسي في دروس خصوصية تلتهم سنوياً أربعة عشر ملياراً من الجنيهات المصرية.

وتتوالى مشروعات التطوير في التعليم، ولا شيء يتطور على أرض الواقع بشكل عملي ملموس بما يحقق وعده وينجز فعله ويأتي إلى نهايته بل يظل التطوير قاصراً، وبحاجة إلى تطوير بعد كل تطوير.

ولا يحمل التعليم بوصفه نظاما مسؤولية الفشل الذي أحاط به، فهو مجرد نظام يتفاعل في حدود إمكاناته المادية والفنية والبشرية، مع حزمة نظم عاملة في المجتمع يتبادل معها التأثير والتأثر، وكما يكون المجتمع يكون تعليمه.

لعل القارئ يجد في هذا الكتاب إضاءات هادية تبصره بعلة الفشل في تعليم له سياسة إنباتية لم تطب ثمار جنيها على النحو المرغوب.

د. محمود قمبر

أستاذ أصول التربية - جامعة القاهرة

مقدمة

لكل كتاب هدف أو أهداف عدة يسعى المؤلف لتحقيقها، وكلما كانت تلك الأهداف واضحة كل الوضوح، وممكنة التحقيق سهل ذلك عليه إنجازه، وسهل أيضا على القارئ فهمه، وبطبيعة الحال تختلف الأهداف والمقاصد بين المؤلفين، وبذلك تختلف أيضا المؤلفات ومضامينها وأهميتها.

والكتاب الذي أحرر مقدمته كانت فصوله جزءا من رسالة دكتوراة ناقشتها في جامعة القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢، حيث تشرفت بأن يكون مشرفي على الرسالة الأستاذ الدكتور محمود مصطفى قمبر (رحمه الله رحمة واسعة) والدكتورة نجوى جمال الدين (جامعة القاهرة)، وبمناقشة الأستاذ الدكتور يوسف سيد توفيق (عميد كلية التربية في الفيوم) والدكتورة نهى عبد الكريم (جامعة القاهرة)، حيث كانت لهم الجهود الكبيرة في ظهور الرسالة بشكلها النهائي، متابعة ومناقشة وتعديلا.

الهدف الأسمى الذي كان حاضرا في الذهن دائما، هو تقديم تصور مقترح لصنع سياسة تعليمية خاصة بدولة الكويت، ومن هنا اكتسبت دراستي أهميتها بالنسبة لي وللموضوع بشكل عام، لذلك سعيت أن أركز على مفاهيم السياسة التعليمية وصناعتها بوصفها جهدا تربويا وعلميا كبيرا ومهارة بالإمكان تعلمها، مع بيان أهميتها وآلياتها.

كذلك فإن صدور كتاب يتناول السياسة التعليمية هدف ثان، بسبب أهميتها بوصفها مجالا من مجالات التربية، وكذلك حاجة المكتبة العربية لإضافة - ولو بسيطة - لما هو موجود، لأن أغلب الكتابات التي تناولت السياسة التعليمية جعلتها ضمنية أو فصلا من فصول مؤلفات أخرى، مثل كتب التربية المقارنة أو مجالات التربية بشكل عام، أو دراسات حول سياسات تعليمية دولية متفرقة بين رسائل علمية وموضوعات من ضمن كتب أخرى.

والكتاب في شكله الحالي عبارة عن ستة فصول رئيسة تتضمن عناوين فرعية ذات صلة فيما بينها، حيث حمل الفصل الأول عنوان (تعريف السياسة التعليمية) والفصل الثاني (طبيعة السياسة التعليمية) الفصل الثالث (صنع القرار والسياسة التعليمية) الفصل الرابع (القرارات التعليمية وعلاقتها بالسياسة التعليمية) الفصل الخامس (خبرات عالمية في صنع السياسة التعليمية) الفصل السادس (تصور مقترح حول صنع السياسة التعليمية).

وأسأل الله العظيم أن يوفقنا جميعا لما يحبه ويرضاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د. سعود هلال الحربي

الكويت - ٢٠٠٦